

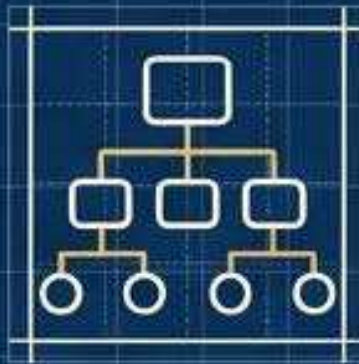
المخطط الهندسي للدولة: المفهوم الشامل للقانون الإداري

فهم ارتباط القانون الإداري بالإدارة العامة، نشأته، ومجالات تطبيقه

إشكالية التعريف: من أين ننظر إلى القانون؟

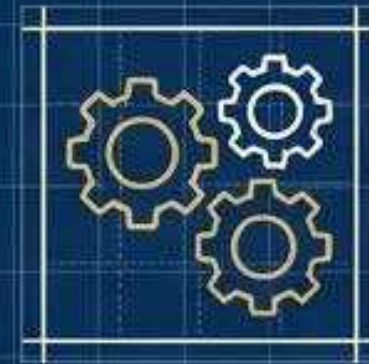
اختلف الفقه بشكل كبير حول وضع تعريف دقيق، مما أدى إلى ظهور مفهومين يعتمدان على زاوية النظر:

القانون الإداري



الجانب الشكلي والعضوي

إذا نظرنا من حيث الجهة المخاطبة
المخاطبة (هيكل الإدارة) -> ينتج
المفهوم الواسع.



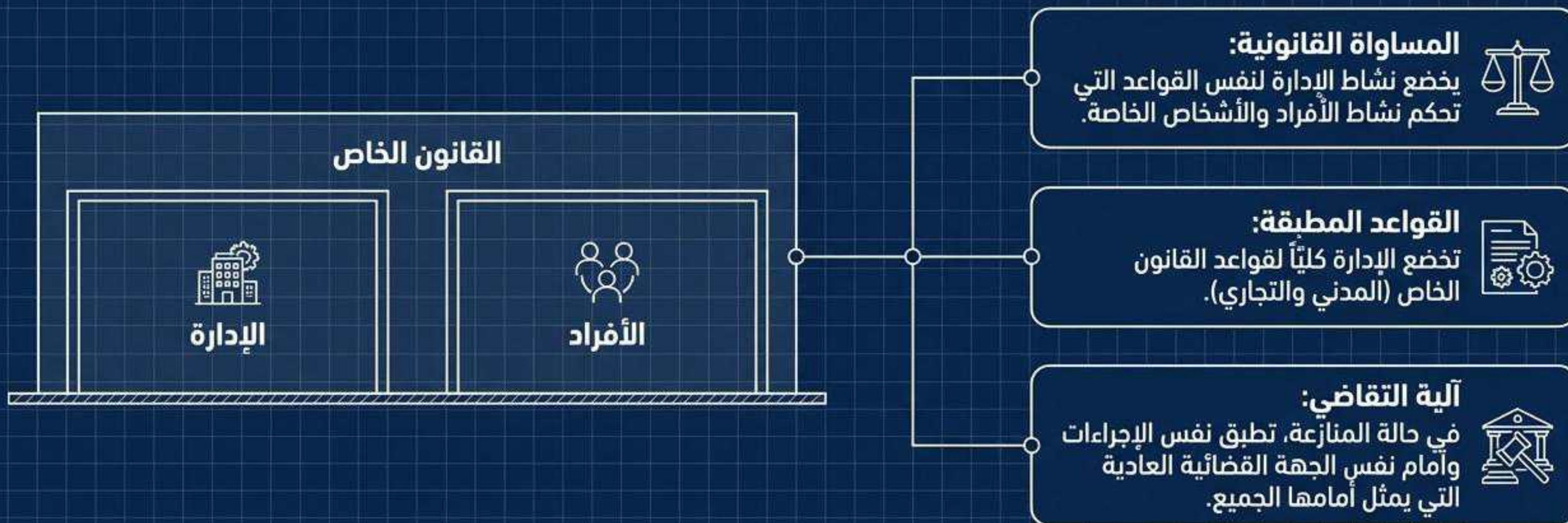
الجانب الموضوعي والوظيفي

إذا نظرنا من جهة طبيعة القواعد
والوظيفة -> ينتج
المفهوم الضيق.

التشخيص المقارن: المفهوم الواسع مقابل المفهوم الضيق

	 المفهوم الواسع (النظام الأنجلوسكسوني) 	 المفهوم الضيق (النظام الفرنسي) 
 زاوية النظر	يعتمد على المعيار الشكلي/العضوي	يعتمد على المعيار الموضوعي/الوظيفي
 طبيعة القواعد	قواعد مألوفة وعادية (نفسها المطبقة على الأفراد)	مجموع قواعد متميزة ومختلفة عن القانون الخاص
 التسمية	مجرد تسمية تنظيمية، بلا خصوصية	نظام قانوني استثنائي ومستقل
 جوهر السلطة	تخضع الإدارة للقانون الخاص (المدني/التجاري)	يقرر «امتيازات خاصة للإدارة» غير موجودة للأفراد

المفهوم الواسع: قانون يحكم الإدارة بلا امتيازات



في هذا النظام، «القانون الإداري» هو مجرد تسمية لتنظيم شكل وعمل الإدارة، دون إقرار أي خصوصية استثنائية.

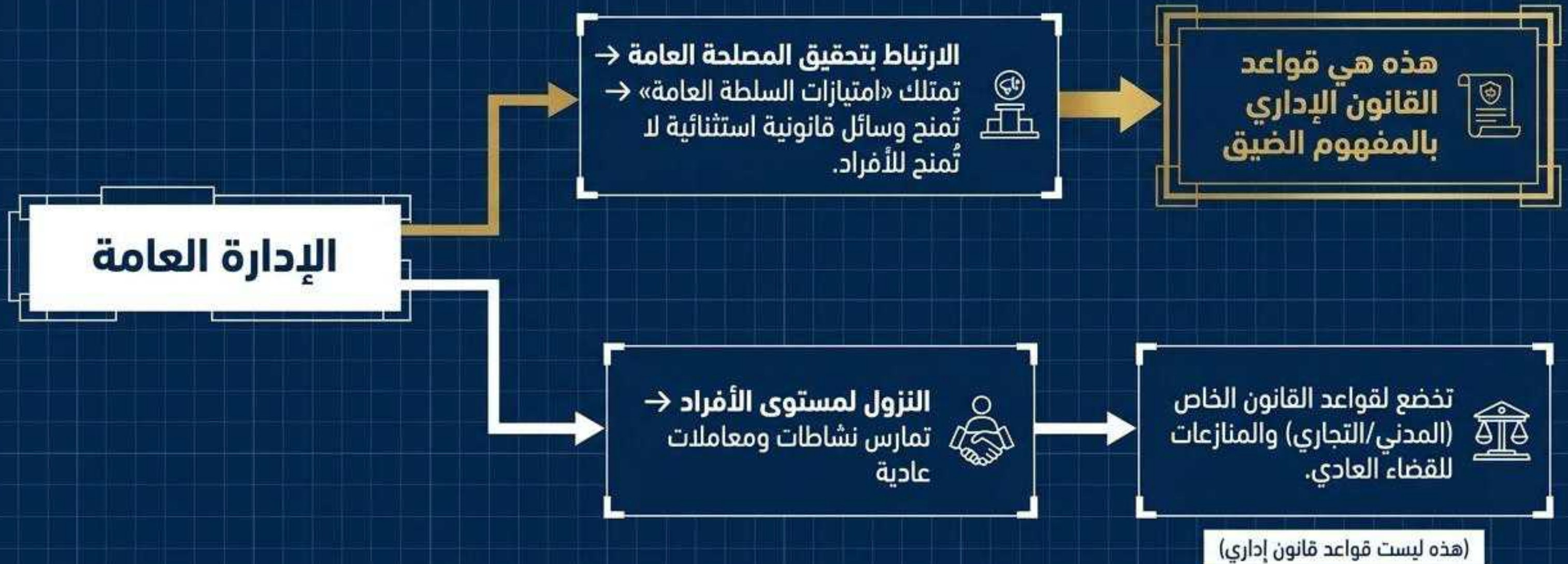
المفهوم الضيق: قانون الامتيازات والسلطة العامة



هذا ليس مجرد تسمية تنظيمية، بل هو مجموع القواعد المتميزة التي تعكس السلطة العامة للدولة.

الازدواجية القانونية: متى نُفَعِّل قواعد القانون الإداري؟

وفقاً للمفهوم الضيق، الإدارة لا تخضع دائماً وفي كل نشاطاتها للقانون الإداري.
هناك نوعان من القواعد:

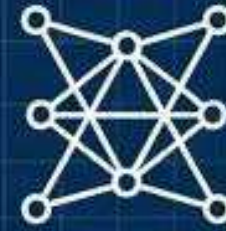


الهندسة العكسية للإدارة: مجالات التطبيق الأربعة

تبعاً للمفهوم الفني الضيق، يتجسد القانون الإداري كمنظومة تشغيلية تغطي أربعة مجالات رئيسية:



2. قواعد النشاط الإداري
(ممارسة المهام)



1. قواعد التنظيم الإداري
(بناء الهيكل)



4. المنازعات الإدارية
(نظام الرقابة)



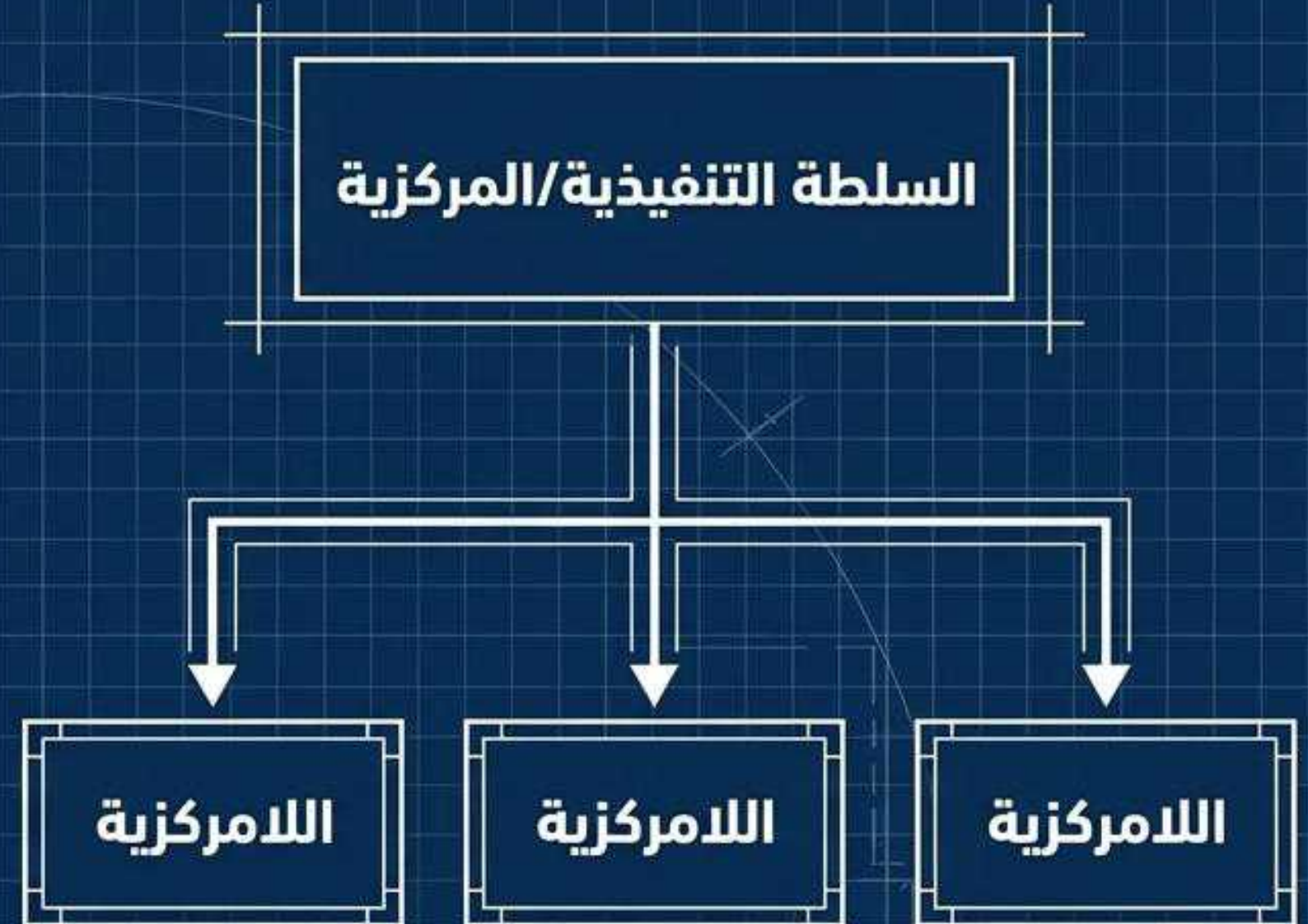
3. وسائل عمل الإدارة
(أدوات التنفيذ)

المجال الأول: الهندسة الهيكلية وقواعد التنظيم

- تهتم ببيان الهيئات والتنظيمات التي ينتمي إليها الجهاز الإداري.
- تفصيل العلاقات القائمة بين هذه الهيئات، سواء المركزية أو اللامركزية.

أمثلة تشريعية

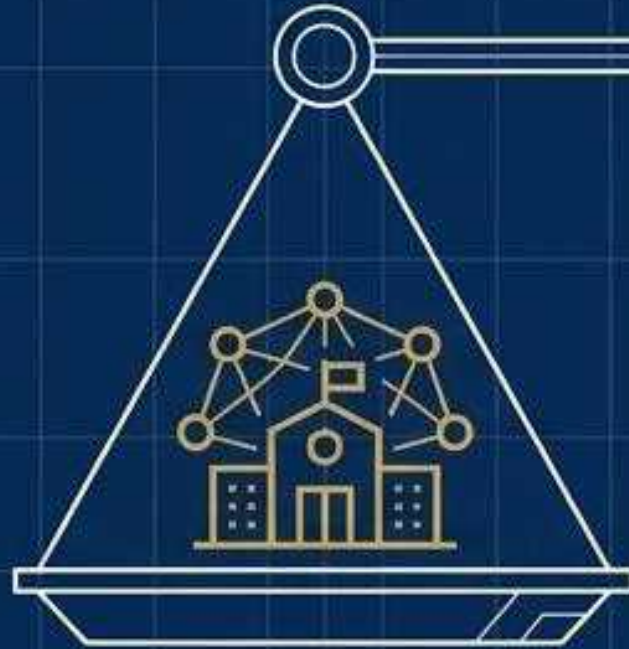
- أحكام الدستور المتعلقة بتنظيم السلطة التنفيذية.
- قانون البلدية وقانون الولاية.
- النصوص التشريعية والتنظيمية للمؤسسات الإدارية العامة.



المجال الثاني: موازنة النشاط الإداري وممارسة المهام

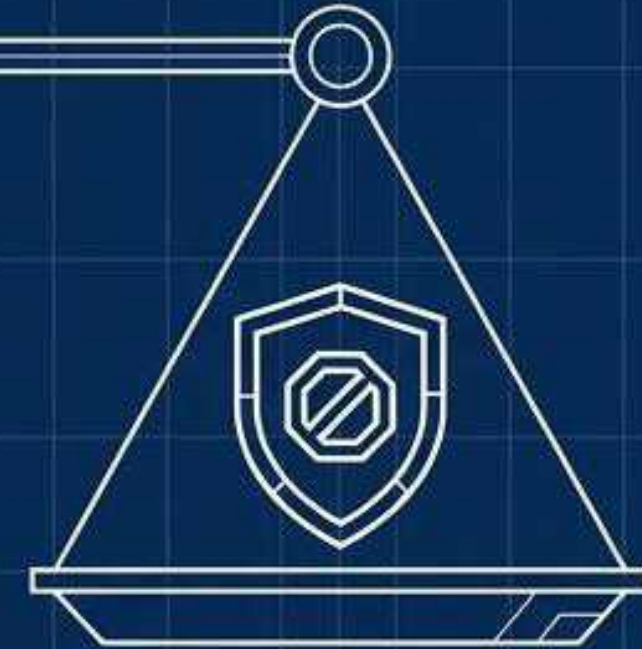
تنظم قواعد القانون كيفية تسيير الأجهزة عبر مظهرين أساسيين:

المظهر الإيجابي: المرفق العام



تلبية احتياجات المواطنين وتنفيذ وظائف الدولة الاجتماعية والاقتصادية.
أمثلة: مرفق التعليم، الصحة، الأمن.

المظهر السلبي: الضبط الإداري



تدخل الإدارة كسلطة لتقييد وتنظيم الحريات بهدف المحافظة على النظام العام.
أمثلة: تنظيم المرور، وضع قواعد البناء، حماية البيئة والصحة.

المجال الثالث: أدوات التنفيذ ووسائل العمل

الأدوات القانونية



الأعمال الإدارية.

تشمل الصلاحيات،
القرارات الإدارية الانفرادية،
والعقود الإدارية المنظمة.

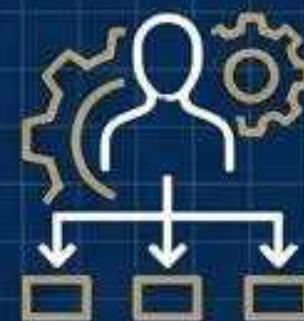
المورد المادي



الأموال والأموال العامة.

تخضع لقواعد تسيير صارمة،
مثل قانون الأملاك العمومية.

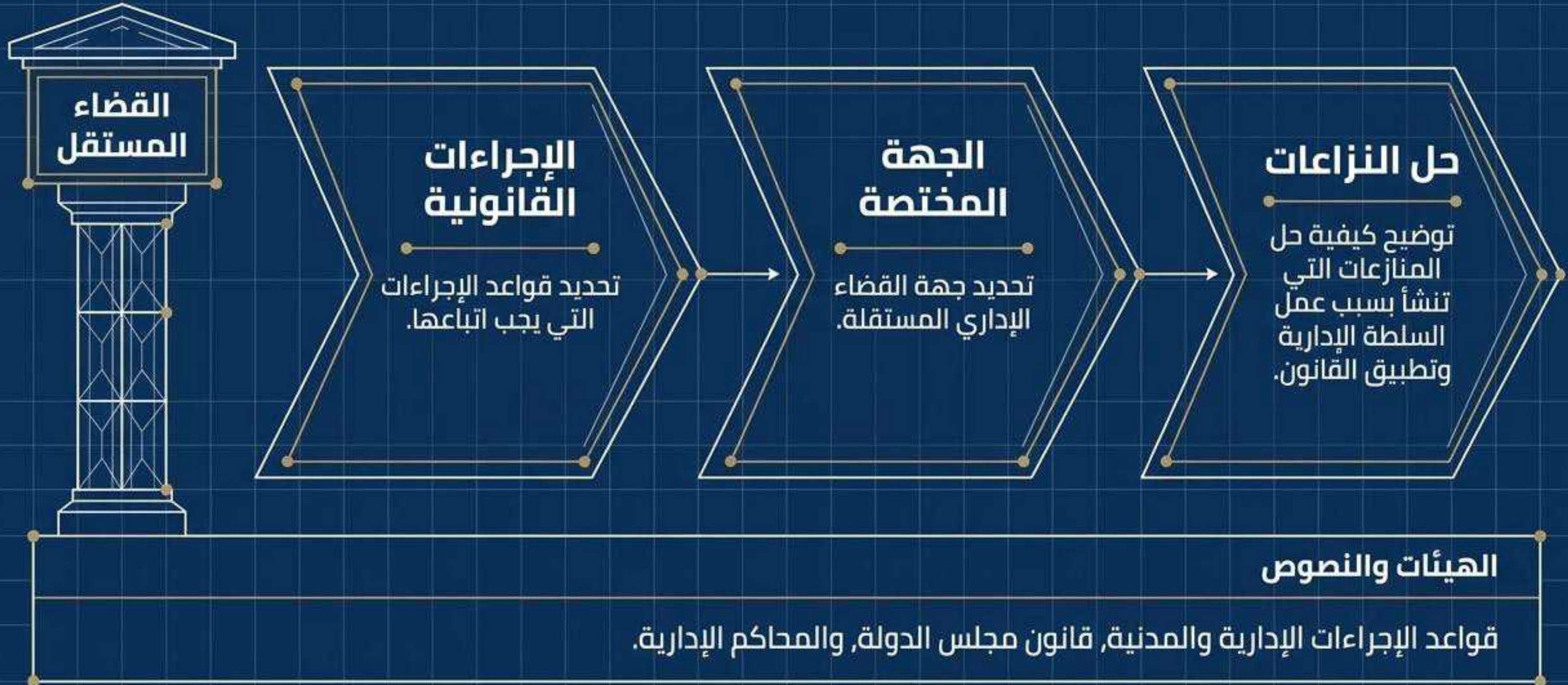
المورد البشري



الموظفون العموميون.

المشتغلون بالإدارات والمستفيدون
من نظام قانوني خاص وعلاقة
تنظيمية بالإدارة.

المجال الرابع: تنظيم المنازعات وآلية الرقابة



النظام بلا حرية طغيان، والحرية بلا نظام فوضى.

يمثل القانون الإداري هذا التوازن الدقيق؛ فهو يمنح الدولة سلطات استثنائية لفرض النظام وتحقيق المصلحة العامة، غير، بينما يخضعها لرقابة قضائية صارمة لحماية حريات الأفراد من التعسف.

شكراً على حسن المتابعة